

واقع التأهيل البيئي في ظل التنمية المستدامة – عرض تجرّبي تونس والجزائر
The reality of environmental rehabilitation in light of sustainable development – Presentation of the experience of Tunisia and Algeria

د. هدى بوحنيك جامعة العربي التبسي – تبسة bouhnik_houda@yahoo.fr

ط. د زارع رباب جامعة العربي التبسي – تبسة rababzaraa@gmail.com

Abstract: It has become the subject of the preservation of the environment at the forefront of global concerns, because of its effects on human health and the achievement of development objectives, the research on a new model for development works to preserve the environment and achieve the objectives of development, on the other hand, the focus in this paper on the environmental rehabilitation of economic institutions as a tool used by the latter to become high-quality international products and respects the integrity of the environment and human health through continued attention to the development of the means of production and the promotion of quality and respect for the environmental aspects within the institution, the show has been the experience in Tunisia, Algeria, and lessons learned. Key words: environmental rehabilitation, sustainable development, the optimal exploitation of resources	المخلص: أصبح موضوع المحافظة على البيئة يحتل صدارة الاهتمامات العالمية، لما له من آثار على الصحة البشرية وتحقيق الأهداف التنموية، فكان البحث على نموذج جديد للتنمية يعمل على المحافظة على البيئة من جهة ويحقق أهداف تنموية من جهة أخرى، وقد تم التركيز في هذه الورقة البحثية على التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية باعتباره أداة تستعملها هذه الأخيرة للارتقاء إلى مصاف المنتجات العالمية العالية الجودة والمحترمة لسلامة البيئة وصحة الإنسان من خلال الاهتمام المستمر بتطوير وسائل الإنتاج والنهوض بالجودة واحترام الجوانب البيئية داخل المؤسسة، وقد تم عرض تجرّبي تونس والجزائر والدروس المستفادة منها. الكلمات المفتاحية: التأهيل البيئي، التنمية المستدامة، الاستغلال الأمثل للموارد.
--	---

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

مقدمة:

أنشطتها المختلفة على البيئة بوجه عام، وعليه تزايدت أهمية دور هذه المؤسسات تجاه البيئة من المسائل اللازمة لبقائها ونموها تأسيسا على وجوب ممارسة أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، أصبح لزاما عليها الالتزام بدورها في المحافظة على البيئة التي تنشط فيها وأن تتبنى سياسات حماية تكفل لها تحقيق التنمية المستدامة، وعليه برز الاهتمام بوجود أنظمة بيئية تركز أساسا على الاقتصاد البيئي الذي يعتمد على نظم الإدارة البيئية في توجيه وضبط سلوك المؤسسات تجاه البيئة وإصدار سلسلة المواصفات الخاصة ISO 14000 التي تهدف لحماية البيئة وتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية، فأصبحت المعايير البيئية تحتل موقعا متميزا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كما أصبح تحقيق هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية.

انطلاقا من هذه الاعتبارات يتضح للجهات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية أهمية التأهيل البيئي كتحدي أساسي ورهان استراتيجي لا يقل أهمية عن برامج التأهيل الصناعي المعتمدة من قبل، وهذا بغية الرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات وتسهيل دخولها للأسواق الأجنبية هذا من جهة، ومن جهة ثانية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ضمن هذا السياق يتم طرح الإشكالية:

- كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني المؤسسات لمفهوم التأهيل البيئي؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في الآتي:

- ما هو التأهيل البيئي؟ وما هي دوافع تبنيه في المؤسسات الاقتصادية؟



- ما هي التنمية المستدامة؟ وما هي أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟
- ما هي الفوائد والإيجابيات المستقاة من تجربتي تونس والجزائر في تأهيل مؤسساتهما بيئيا؟

ومنه سيتم من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية السابقة من خلال استعراض العناصر التالية:

أولاً: ماهية التأهيل البيئي؛

ثانياً: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة؛

ثالثاً: تجربة التأهيل البيئي للمؤسسات في تونس والجزائر.

أولاً: ماهية التأهيل البيئي

أدرجت العديد من الدول وخاصة منها المتقدمة عدة مواصفات وشروط تتعلق بالمنتج وطرق الإنتاج والتعليب والتسويق وأصبحت هذه الدول تعتمد المواصفات البيئية كشرط أساسي لولوج هذه المنتجات إلى أسواقها، فصار التأهيل البيئي في المؤسسات الاقتصادية من أولويات الدول وخاصة منها التي اندمجت ضمن اتفاقيات التبادل الحر.

1- مفهوم التأهيل البيئي

التأهيل البيئي منظومة تعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير المادية وغير المادية بغرض الالتزام بالمقاييس والمواصفات البيئية والصحية والسلامة لمنتجاتها ولطرق إنتاجها التي تشترطها الدول المستوردة.

1.1 تعريف التأهيل البيئي

وقد أسندت العديد من التعاريف للتأهيل البيئي منها:

- تعرفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة على أنه: " أداة تستعملها المؤسسات الاقتصادية بمساعدة الحكومة وبوعي الجماعات

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

المحلية في إدارة الإنتاج والاستهلاك وهذا بإدراج المعايير البيئية في عملية الإنتاج.¹

- وعرف أيضا على أنه: " عملية شاملة ومتكاملة نابغة عن إدراك المخاطر البيئية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وتضم هذه العملية مجموعة من الإجراءات والعمليات التقنية، المالية، التكنولوجية، الإدارية، القانونية والتوعوية، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة (إنتاج نوعي، استغلال أمثل للموارد، كفاءة استغلالية، وتحقيق ميزة تنافسية)".²

وبناء على ما سبق من تعاريف للتأهيل البيئي يمكن القول أن التأهيل البيئي عبارة عن منظومة تركز في الأساس على تطوير وسائل الإنتاج والنهوض بالجودة واحترام الجوانب البيئية داخل المؤسسة بالإمكانات الداخلية أو بمساعدة الحكومة.

2.1 أهداف التأهيل البيئي

- هناك عدة جوانب تهدف إليها عملية التأهيل البيئي منها:³
- النهوض بالإنتاج الصناعي النظيف وتدعيم نقل الثقافات البيئية الملائمة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية؛
 - تكوين أطر المؤسسات الصناعية في مجال التصرف والتدقيق البيئي والتحكم في استهلاك الماء والطاقة؛
 - تقديم الإحاطة الفنية للمؤسسات في مجال تطوير طرق الإنتاج والتحكم في الموارد والمواد الأولية المستعملة؛
 - تنمية القدرات الوطنية في مجال التصرف البيئي؛
 - تركيز منظومة التصرف البيئي حسب المواصفات العالمية وذلك لفائدة العديد من المؤسسات الاقتصادية؛



- حفز الموظفين على الإبداع لتقليل التكاليف البيئية مع زيادة وعيهم بقضايا الأمن والسلامة المهنية، وذلك بتزودهم بالتدريب حتى يمكنهم أن ينفذوا مسؤولياتهم البيئية بفاعلية؛
- حصول المؤسسة على ميزة تنافسية نتيجة رضا العملاء عن العمليات والمنتجات والخدمات التي يتم توجيهها لتصبح مميزة بيئياً؛
- تشجيع المؤسسات للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بالسلامة البيئية.

2- دوافع تبني التأهيل البيئي في المؤسسات الاقتصادية

تتباين الدوافع من وراء تبني المؤسسات للتأهيل البيئي ما بين دوافع خارجية وداخلية، حيث تتمثل الأولى في الضغوطات الخارجية والتي تدفع المؤسسة إلى تبني برنامج التأهيل البيئي، والثانية تتعلق بالمزايا التي تتحصل عليها من وراء تطبيقها ISO 14001 وإرساء العلامة البيئية.

1.2 الدوافع الخارجية

وهي الضغوطات الخارجية التي ترغب المؤسسة على تبني وتطبيق متطلبات التأهيل وتتمثل في:

1.1.2 المستهلكين: حيث ترتب عن زيادة الاهتمام بحماية البيئة من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها تغير في أنماط الشراء لدى المستهلكين، وزيادة إقبالهم على شراء المنتجات التي لا تسبب أضرار بيئية أو مقاطعة المنتج الضار بيئياً يؤدي إلى زيادة الوعي البيئي للمنتجين، مما يدفع المؤسسات إلى الاهتمام بالجوانب البيئية من خلال تصميم المنتج وإنتاجه وتغليفه وتوزيعه والتصرف به.⁴

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

2.1.2 المساهمين والمستثمرين: قد يترتب عن التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية زيادة المخاطر والالتزامات البيئية، ولذلك فإن هنالك ضغوط متزايدة من جانب المساهمين والمستثمرين للحصول على معلومات عن أداء المؤسسة البيئي، إلى جانب أدائها المالي فمجموع المستثمرين على.

3.1.2 قناعة كافية بأن الممارسة البيئية السيئة لأنشطة الوحدات الاقتصادية قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر، مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح والإضرار بمصالحهم.⁵

4.1.2 المقرضين: تحتاج البنوك ومؤسسات الإقراض إلى معلومات بيئية لا توفرها التقارير المالية، ذلك لتقييم المخاطر البيئية التي قد تترتب عن منح الائتمان للغير، ذلك لأنها قد تتعرض لمخاطر ناتجة عن التأثيرات البيئية السالبة لأنشطة الوحدات الاقتصادية كما في حال منح ائتمان بضمان عقار ملوث، مما قد يسبب مخاطر بيئية جسيمة على مؤسسات الإقراض والبنوك.⁶

5.1.2 مزايا السوق: تحصل المؤسسات التي تنتج منتجات غير مضرّة بالبيئة على حصة سوقية أكبر لكونها تساعد الزبائن على تحقيق أهدافهم البيئية، فالمنتجات التي يمكن إعادة تصنيعها بعد الاستخدام أو التي تنتج بتكنولوجيات نظيفة ومبادئ الإدارة غير الملوثة تزيد من قوة الشركة التنافسية.⁷

6.1.2 المتطلبات التعاقدية: إن القلق الخاص بشؤون البيئة وزيادة الضغوط من القوانين والتشريعات المتلاحقة وكذلك من المجتمع بمختلف فئاته قد غيرت من أسلوب الأعمال وعقد الصفقات على مستوى العالم، فالعملاء

والمستهلكين وحملة الأسهم صاروا يطالبون بكثرة أن تكون المنتجات والخدمات المقدمة والمطروحة في الأسواق صديقة للبيئة.⁸

7.1.2 المتطلبات الحكومية: تلعب الدولة دورا حاسما في تعزيز وتفعيل الأداء البيئي، من خلال التشريعات والأنظمة بحيث تزايدت هذه الأخيرة في العقدين الماضيين وستستمر في هذا الاتجاه، وفي الدول المتقدمة ذات الأنظمة والتعليمات البيئية تعطي أهمية بالغة القصوى لبرامج تأهيل المؤسسات من إدارة وتخطيط بيئي كبديل عن الأنظمة والتشريعات المتشددة والمكلفة.⁹

2.2 الدوافع الداخلية

وهي المزايا الداخلية التي تحققها المؤسسة بتطبيقها لبرنامج التأهيل البيئي وتتمثل في:¹⁰

- تحسين الأداء والفعالية داخل المؤسسة من خلال تخفيض عمليات الهدر في الطاقة والمواد الأولية؛
- زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدم التوافق الذي يؤدي إلى تقليل الهدر والوقاية من التلوث وإحلال الكيمائيات والمواد الأخرى؛
- تخفيض التكلفة عن طريق إعادة الدورة الإنتاجية والبرامج الأخرى المتشابهة وكذلك عن طريق إدارة أفضل للجوانب البيئية لعمليات المؤسسة؛
- تقليل كمية النفايات وبالتالي تقل المخاطر الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الإشعاعية؛
- التضامن والتعاون مع السلطات العمومية في حل المشاكل البيئية؛

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- زيادة الوعي بالمشاكل البيئية في المنطقة التي تتمركز فيها المؤسسة وفروعها؛
- تحسين الأداء في النواحي البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وإثبات دورهم الكبير في حماية البيئة؛
- تحفيز المؤسسات الأخرى على تبني برنامج التأهيل البيئي.

3- مراحل تبني برنامج التأهيل البيئي

يشمل برنامج التأهيل البيئي على الأقل المراحل التالية:

1.3 المرحلة الأولى: الإنتاج الأنظف

- يعرف الإنتاج الأنظف على أنه التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع تلوث الماء والهواء والتربة عند المنبع وخفض المخلفات المتولدة من عملية الإنتاج.¹¹
- ويحقق الإنتاج الأنظف عدة مزايا منها:¹²
- هو طريق عملي لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - يسمح بإنتاج أكبر وأفضل باستخدام أقل للمواد الأولية والموارد والطاقة وبإفراز أقل للنفايات؛
 - خفض تكلفة التشغيل من خلال خفض استهلاك المواد الخام والمياه والطاقة والاهتمام بالصيانة لخفض الطاقة نتيجة التسربات وسوء التخزين؛
 - تحسين ورفع مستوى تكنولوجيا الإنتاج أي متابعة التطور العالمي الحاصل في وسائل الإنتاج؛
 - حماية العاملين والمواطنين والبيئة من خلال حل مشكلة التلوث؛
 - تجنب المساءلة القانونية وتحسين صورة المؤسسة؛

- توفير عائد مالي إضافي للمشروع من خلال تدوير النفايات وزيادة فرص التصدير.

2.3 المرحلة الثانية: منظومة التصرف البيئي المجدي

تتصل هذه المرحلة بمصاحبة المؤسسة الاقتصادية إلى إرساء منظومة التصرف البيئي المريح، وهي أداة ترتكز على تشخيص للوضع البيئي للمؤسسة الاقتصادية، وهذا عن طريق وضع برنامج عمل والقيام بإجراء دورات تكوينية لصالح المسؤولين وعمال المؤسسة المتخصصين في الجانب البيئي، ومتابعة ميدانية لتنفيذ جملة من الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على البيئة، وتحقيق منظومة التصرف البيئي المجدي مجموعة من الفوائد منها:¹³

- السيطرة على تكاليف الإنتاج خاصة المياه والطاقة؛
- الحد من النفايات والانبعاثات الغازية والمياه المستعملة؛
- يدعم القدرة التنافسية للمنتج ويساهم في انصهار المؤسسة في المواصفات البيئية العالمية.

3.3 المرحلة الثالثة: مصاحبة المؤسسات لإرساء منظومة التصرف البيئي

ISO 14001

أي إتباع المؤسسات لسلسلة من المواصفات الخاصة بأنظمة التصرف البيئي والمعتمدة من قبل المنظمة العالمية للتقييس، فتعد هذه السلسلة أشهر إطار عمل لنظم إدارة البيئة على مستوى العالم، حيث تساعد المنشآت على الإدارة المثلى لتأثير أنشطتها على البيئة وتحقيق الإدارة البيئية السليمة، وقد تبنى ISO 14001 كمواصفة دولية ما يزيد عن نصف عدد الدول الأعضاء في منظمة ISO والبالغ عددهم 160 وقد شجعت الحكومات والدول في جميع أنحاء العالم على تطبيق هذه المواصفة.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

- ومن أشهر المواصفات التابعة لسلسلة المعايير الدولية 14000
- المواصفة 14001: نظم الإدارة البيئية - المواصفات مع أدلة الاستخدام؛
 - المواصفة 14004: نظم الإدارة البيئية - أدلة عامة عن مبادئ نظم التقنية المساندة لإدارة البيئة؛
 - المواصفة 14010: أدلة للتدقيق والمراجعة البيئية - مبادئ عامة للمراجعة (الموضوعية، الاستقلالية، كفاءة المراجع، التطبيق المنهجي لإجراءات التقييم، اعتماد النتائج)؛
 - المواصفة 14020: التصريحات - العلامات البيئية، وهي المبادئ الأساسية لكل العلامات البيئية؛
 - المواصفة 14031: أدوات تقييم الأداء والتدقيق البيئي؛
 - المواصفة 14040: أدوات تقييم دورة الحياة البيئية.
- مواصفة ISO 14001 هي مواصفة معترف بها عالميا لنظام الإدارة البيئية وهي توفر الإرشادات عن كيفية إدارة المظاهر البيئية لأنشطة ومنتجات المؤسسة الاقتصادية والتي تقدمها بطريقة فعالة أخذه بعين الاعتبار الحماية البيئية ومنع التلوث ولاحتياجات اقتصادية واجتماعية.¹⁴

4.3 المرحلة الرابعة: العلامة البيئية

العلامة البيئية هي تلك التي تمنح من الجهات الحكومية أو جهات خاصة لإعلام المستهلكين أن المنتج الذي يحمل العلامة أكثر أفضلية من المنظور البيئي عن غيره من المنتجات المماثلة، كما أنه يتم الحصول عليها على أسس اختيارية دون إجبار.¹⁵

وهي منظومة متكاملة تهدف لإبراز تميز بعض المنتجات التي تبرهن على أعلى مستويات الجودة من ناحية المحافظة على البيئة، وتبرز القيام بمجهودات

ملحوظة في مجال استعمالات التكنولوجيات النظيفة، وتمثل هذه المنظومة نظاما قانونيا تسند بمقتضاه العلامة البيئية بعد التثبيت من مطابقة المنتج لمجموعة من المعايير البيئية والايكولوجية خلال دورة حياته.¹⁶

للتأهيل البيئي أثر عميق في تحسين صورة المؤسسة بيئيا، وتحسينها أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة، ويمكن أن يحسن جودة المنتج، ومن ثم فإن استخدامه حيوي لتقليل التأثيرات البيئية ومخلفات المؤسسة وزيادة ربحيتها في الأجل الطويل واكتساب أسواق داخلية وخارجية

ثانيا: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة

تم طرح مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة من قبل رئيسة وزراء النرويج (Harlem Bruntland) سنة 1987، حيث عرفت هذه الأخيرة التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".¹⁷

عرفها الاقتصادي (ROBERT SOLOW) بأنها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي".¹⁸ أما البنك الدولي فقد عرف التنمية المستدامة بأنها: "تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".¹⁹ وقد عرف قاموس webster التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون السماح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا".

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "التنمية المستدامة" أكثر دقة من مصطلح "التنمية المستدامة" فالأخير يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل الأول على مبدأ الاستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريته ونعني بذلك الجهود الإنسانية ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.²⁰

2 - أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من أهمها:²¹

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، إذ تسعى التنمية المستدامة لتحسين حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا من خلال التركيز على الجوانب النوعية وليس الكمية للنمو وبشكل عادل ومقبول؛
- احترام البيئة الطبيعية، بالتركيز على العلاقة بين نشاطات السكان البيئية وتطورها لتصبح متكاملة ومنسجمة؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للمواد حيث تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية باعتبارها موارد محدودة لذا تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

3- مؤشرات التنمية المستدامة

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كانت بدورها خلال فترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي،

وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات التنمية المستدامة والتي كان الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية. وقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية كما يلي:²²

1.3 في الجانب الاجتماعي: منها نسبة السكان الحاصلين على خدمة الرعاية الصحية، نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، توزيع الدخل، معدلات البطالة. نسبة أجور الإناث إلى الذكور، حالة التغذية لدى الأطفال، معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات، العمر المتوقع عند الولادة، نسبة السكان المخدمين بنظام الصرف الصحي، نسبة السكان الحاصلين على مياه سليمة للشرب.

2.3 في الجانب البيئي: منها نسبة الاستخدام السنوي للمياه الجوفية والسطحية من مصادر المياه المتجددة نسبة الأكسجين في المصادر المائية. تراكيز ملوثات المياه العادمة في المياه النقية. مساحة النظم البيئية في المساحة الكلية. نسبة مساحة المحميات الطبيعية في المساحة الكلية. معدل تواجد الأنواع البرية.

3.3 في الجانب الاقتصادي: ومنها نسبة الناتج المحلي لكل فرد، نسبة الاستثمار في الناتج المحلي، الميزان التجاري في البضائع والخدمات، نسبة العجز للناتج القومي الإجمالي، نسبة المساعدات التنموية لإجمالي الناتج القومي، كثافة استخدام المواد، استهلاك الطاقة السنوي للفرد الواحد، نسبة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة.

4.3 في الجانب المؤسسي: تشمل إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها، عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

مواطن، عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن، سبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي، الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

4- أبعاد التنمية المستدامة: رغم تشابك مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، وقد مست ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:²³

1.4 البعد الاقتصادي

احتلت التنمية الاقتصادية مكانا هاما سياسيا واجتماعيا منذ 1945، حيث أعطيت لها عدة تعريفات منها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن".

غير أنه برز اختلاف بين مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يشير بعض الاقتصاديين إلى أنهما عملية واحدة، وهي التغيير نحو الأحسن ويعني ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي الاستثمار المنتج في تنمية لإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، في حين يشير البعض الآخر إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، والتنمية الاقتصادية بشأن الدول الأقل تقدما. وتتطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي:

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي؛
- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة؛
- ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات.

- وتتمثل أهداف التنمية المستدامة من خلال هذا البعد فيما يلي:
- إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظيمة من الشعوب؛
 - تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخل بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع؛
 - رفع مستوى المعيشة ويستدل عادة على حجم مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما أنه يقترن بهيكل الزيادة السكانية وطريقة توزيع الناتج القومي وتأهيل العنصر البشري.

2.4 البعد الاجتماعي

يقصد بالتنمية الاجتماعية: "زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه البعد الذي يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي". كما يشترط في هذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء لاختيار أنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. ويجمع أهل الاختصاص من المحللين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن مفهوم العمل والبطالة قد اكتسبا أبعاد جديدة نهاية القرن 21، إذ تأثر مفهوم التشغيل بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية، وبصورة عامة تظهر في ارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، إذ أصبح يلاحظ أنواع مختلفة للبطالة كالاختيارية (الإدارية)، التقنية وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها، كما نتج عن التطور التكنولوجي ظهور مفاهيم جديدة للعمل كالعامل عن بعد، والعمل بالتناوب والعمل للحساب الغير.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

3.4 البعد البيئي

لقد أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى العالمي لتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية. وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية، كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسته علوم البيئة، وهذا كله يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي تقذف بها حتى لا يتلوث تلوثا يضر بالإنسان والحيوان. وقد أسس التزاوج بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ولادة فرع جديد من العلوم الاقتصادية سمي بالاقتصاد البيئي. ويهدف البعد البيئي إلى ما يلي:

- المحافظة على البيئة الطبيعية مع توظيف البيئة المادية بعيدا عن التلوث.
- نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضرية.
- التعريف بالتوازن البيئي وحماية البيئة من جميع التلوث والاستنزاف.

ومما تقدم يتضح أن الأبعاد الثلاثة التي تركز عليها التنمية المستدامة وتعمل في إطارها من بعد اقتصادي واجتماعي وبيئي تحاول التكامل من أجل الاستمرارية والحفاظ على الموارد رغم أن أهداف إحداها قد تتعارض مع الأخرى وهذا ما يقع على التنمية المستدامة إحداث التكامل بينه.

ثالثا: تجربة التأهيل البيئي للمؤسسات في تونس والجزائر

عرفت المؤسسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة في كل من الجزائر وتونس على وجه التحديد تحولات جذرية من أجل مجابهة متطلبات التنافسية، وحرية التبادل، وإرساء بعض المستلزمات لمجابهة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبغية تحقيق ذلك وجدت تلك الدول نفسها مجبرة على تأهيل مؤسساتها، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها إجراءات داخلية في كافة الجوانب الإنتاجية والاستثمارية والتسويقية وخاصة البيئية التي أصبحت محل اهتمام المؤسسات المنافسة في بقية دول العالم.

1: التجربة التونسية

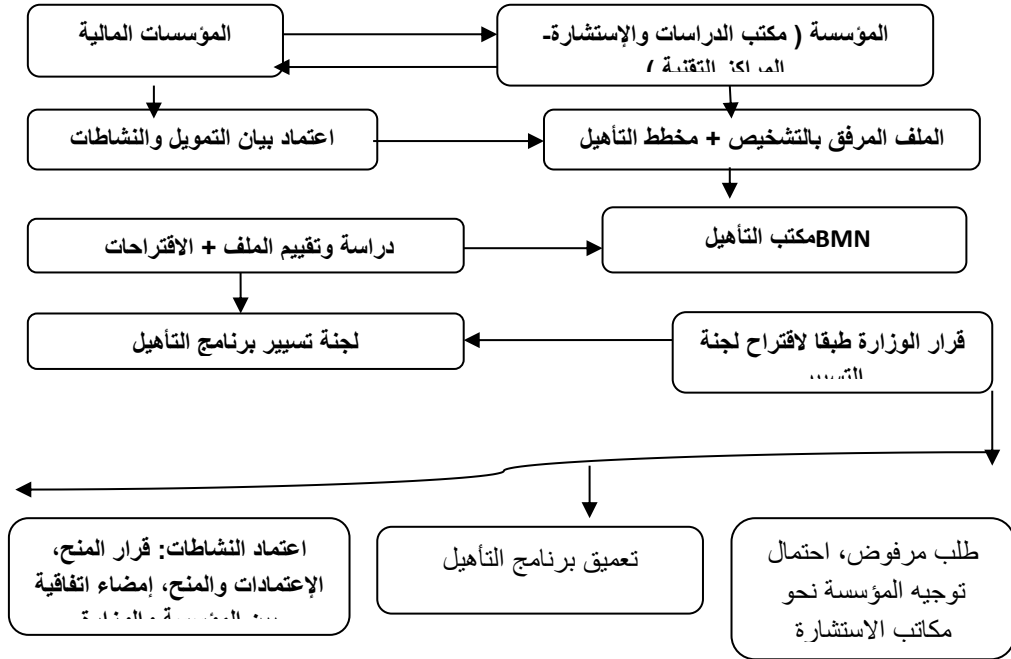
1.1 تأهيل المؤسسات التونسية بيئيا

منذ انتماء تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 15 أفريل 1994، ثم إبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 17 جويلية 1995 ببروكسيل، ومن هنا تم وضع برنامج متكامل يهدف لمساعدة المؤسسة على تطوير قدراتها التنافسية وهو برنامج التأهيل الصناعي، وهذا قصد حماية الصناعات الحديثة أو الناشئة في خضم انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض لتعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وتشجيع الشراكة الصناعية وتعزيز البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة، بحيث يمكن أن تكون قادرة على المنافسة في السوق المحلية وأسواق التصدير. حيث اتبعت تونس مجموعة من الخطوات كمايلي:

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

الشكل رقم (01): خطوات التأهيل وفقا للبرنامج التونسي



المصدر: أحمد بوشارب، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورومتوسطي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 139.

للقيام بعملية التشخيص يمكن للمؤسسة أن تستعين بمكتب دراسات أو تتجه مباشرة إلى المركز الفني المعني بالقطاع وتتم عملية الانتفاع بالمنح المسندة من قبل صندوق تنمية القدرة التنافسية لفائدة المؤسسات المنخرطة في برنامج تأهيل الصناعة حسب المراحل التالية:²⁴
✓ التقدم بمطلب انخراط إلى مكتب التأهيل؛

✓ إعداد التشخيص الاستراتيجي للمؤسسة: ويتم تحقيق هذا التشخيص في جزأين وهما دراسة وضعية المؤسسة في السوق من خلال وضعيتها التنافسية والإستراتيجية ووضعية مواردها البشرية والمالية وكذلك التشخيص التقني، والمقارنة الدولية، وإستراتيجية تنمية المؤسسة وتضم عدة نقاط منها تحديد أنواع المنتجات والأسواق الأكثر مردودية، برنامج تأهيل المؤسسة على المستوى المادي واللامادي، إعداد استمارة المشاريع المدققة وتحديد المخطط التنموي.

✓ مصادقة البنك على التصميم المالي لمخطط التأهيل؛

✓ موافقة لجنة التسيير على الاستثمارات المادية واللامادية لبرنامج التأهيل والمنح المرصودة.

حققت تونس على امتداد العشريتين المنقضييتين نتائج اقتصادية مرموقة تجلت في اطراد نسق النمو الاقتصادي ودعم الاستثمار والنهوض بالصادرات وتكثيف تعزيز نسق إحداث مواطن الشغل الجديدة، وتعكس هذه النجاحات النقلة النوعية لسياسة التنمية الاقتصادية وكذلك أهمية الإصلاحات الهيكلية المعمقة التي شملت خاصة تحرير الاقتصاد ودعم قدرته التنافسية والاندماج التدريجي في الفضاء العالمي، كما يستند التوفيق في تحقيق هذه النتائج على اعتماد الاستراتيجيات القطاعية والبرامج الملائمة للتأهيل الشامل للاقتصاد، حيث ارتفع عدد المؤسسات التونسية المنخرطة في برنامج التأهيل الصناعي إلى 8867 مؤسسة سنة 2015 والتحسين المتواصل لمناخ الأعمال حيث تسنى تنويع النسيج الاقتصادي لا سيما النهوض بقطاع الخدمات والأنشطة الجديدة ذات محتوى مرتفع من المعرفة فضلا عن تنامي مساهمة القطاع الخاص والنجاح في استقطاب الاستثمار الخارجي وتعزيز تموقع المنتج الوطني في الأسواق الخارجية.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

2.1 برنامج التأهيل البيئي التونسي

في ظل التحولات العميقة التي شهدتها الأسواق العالمية، والتي اتسمت بتركيز الاهتمام على الجودة البيئية للسلع والخدمات، وذلك عن طريق وضع عدة مواصفات وضوابط بيئية للسماح بدخول السلع إلى أسواقها، أصبح المستهلك في البلدان المتقدمة أكثر إقبالا على المنتجات التي تحترم المواصفات البيئية العالمية، وهو ما فرض على عدة بلدان ومنها تونس واقعا جديدا على مستوى الترويج بالأسواق الخارجية، وهذا الوضع يحتم إعداد المؤسسات الاقتصادية التونسية وتأهيلها لمنافسة المنتج الأجنبي في السوق الداخلية والعالمية، فالمؤسسات المصدرة والتي تبلغ حوالي 4800 مؤسسة مطالبة بالانصهار في مسار التأهيل البيئي، واعتماد المواصفات العالمية المطلوبة والتي ستصبح شرطا لدخول السوق الأوروبية، كما أن بقية المؤسسات الاقتصادية مطالبة بدورها باعتماد الحد الأدنى من المتطلبات البيئية، وفي هذا الإطار تم تكليف وزارة البيئة والتنمية المستدامة ممثلة في مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة بإعداد منظومة التأهيل البيئي والإنتاج النظيف، ويشمل مجال تدخل هذا المركز المساندة الفنية لمعالجة الحد الأدنى من أسباب التلوث، والمساعدة على تركيز منظومة التصرف البيئي حسب المواصفات العالمية ومنظومة التصرف البيئي المريح والارتقاء في درجات التميز البيئي.²⁵

3.1 العلامة البيئية التونسية

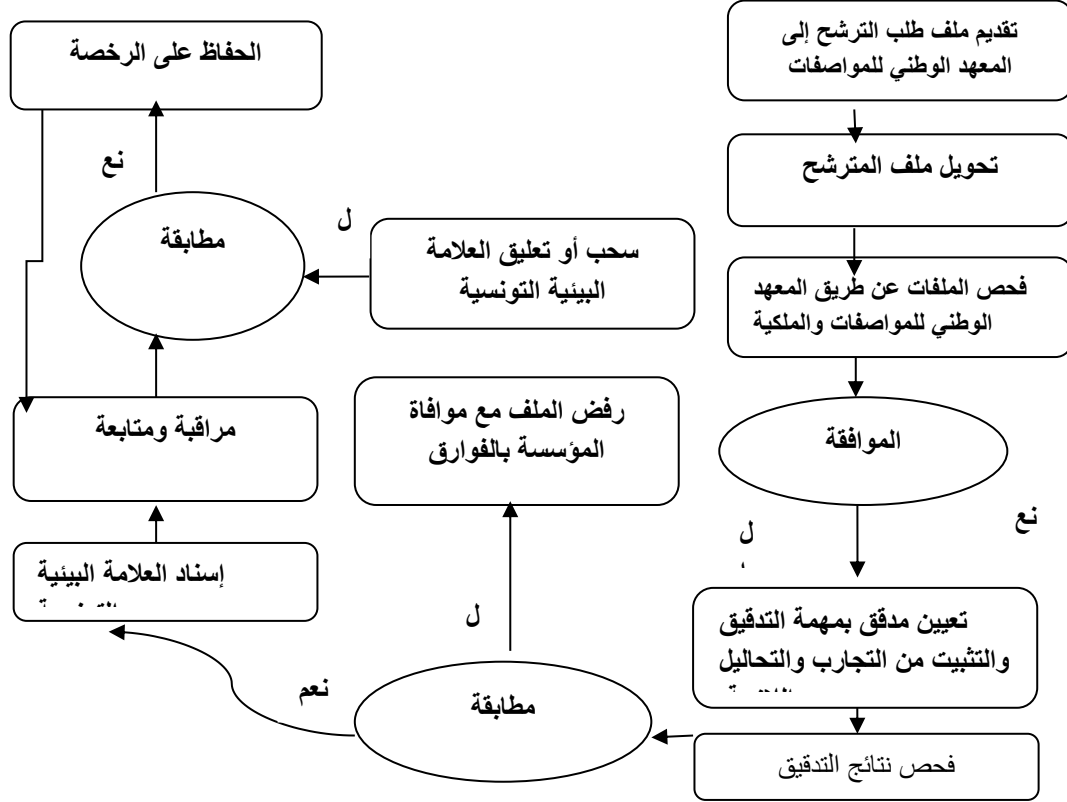
العلامة البيئية هي منظومة إشهاد اختيارية تسند للمنتج بعد التثبت لمطابقته لمجموعة من المعايير الفنية والايكولوجية طوال دورة حياته، ويعتبر إرساء العلامة البيئية المعترف بها أداة مكملة لغيرها من المبادرات التي تتجزأ وزارة البيئة والتنمية المستدامة وفي هذا الإطار تقوم بمرافقة المؤسسات التونسية في الحصول

على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية ايزو 14001 وذلك استجابة لاحتياجات الأسواق العالمية، ومن خلال هذه المرجعية الوطنية الجديدة وضعت الحكومة التونسية القواعد المؤسسية والتنظيمية الضرورية لإرساء والاعتراف الدولي للعلامة البيئية التونسية وضمان سيرها، وهناك العديد من المراحل التي تمر بها المؤسسة للحصول على العلامة البيئية التونسية تتمثل في:²⁶

المرحلة الأولى: مرحلة المصاحبة لتركيز العلامة البيئية التونسية: تمتد فترة المصاحبة لتركيز العلامة البيئية التونسية من 3 إلى 12 شهرا، وتتضمن القيام بالتشخيص الأولي وفق المعايير الفنية والإيكولوجية للعلامة البيئية التونسية، والمتعلقة بالمنتوج والقيام بدورة تكوينية لفائدة الأشخاص المعنيين داخل المؤسسة، ومساندة المؤسسة في إعداد مخطط العمل ومتابعة ميدانية لتنفيذه وأخيرا التدقيق الأولي للإعداد لمرحلة الإشهاد.

المرحلة الثانية: مرحلة الإشهاد، حصول المنتج على العلامة البيئية التونسية: يقع إسناد العلامة البيئية التونسية على أساس تقديم ملف للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية للدرس والمصادقة عليه ضمن لجنة خاصة لكل صنف منتج.

الشكل رقم (02): مراحل الحصول على العلامة البيئية التونسية

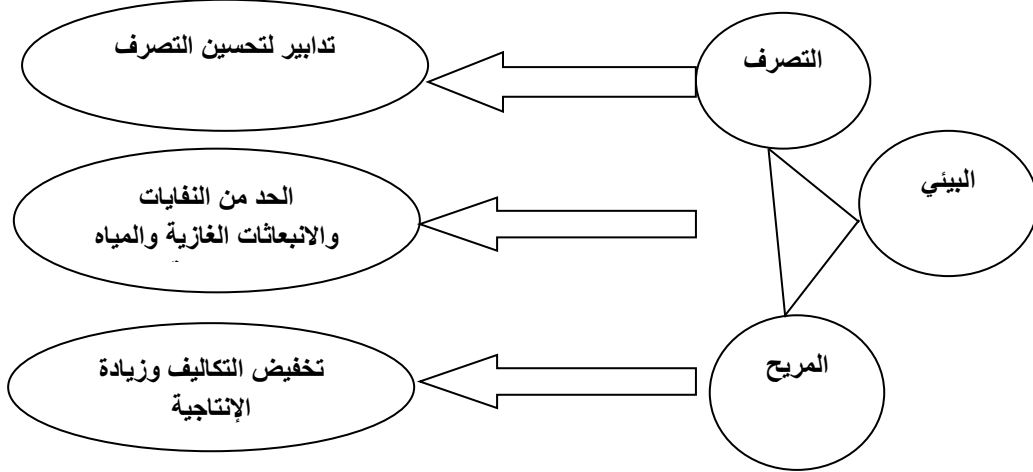


المصدر: وزارة البيئة والتنمية المستدامة: البرنامج الوطني للتأهيل البيئي، مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، تونس، 2016، ص 05.

4.1 التصرف البيئي المريح

التصرف البيئي المريح هو أداة تركز على تشخيص الوضع البيئي للمؤسسة مع إجراء دورات تكوينية ومتابعة ميدانية لتنفيذ جملة من الإجراءات تخص بالأساس ترشيد استهلاك المواد الأولية والماء والطاقة، ويحقق التصرف البيئي المريح عدة فوائد موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): فوائد التصرف البيئي المريح



المصدر: وزارة البيئة والتنمية المستدامة، البرنامج الوطني للتأهيل البيئي، مركز تونس الدولي

لتكنولوجيا البيئة، تونس، 2016، ص 03.

أفضى تقييم برامج التصرف البيئي التي تم تركيزها في المؤسسات التونسية إلى أنه تكلفة استثمارية مقبولة يمكن تحملها من قبل المؤسسة، ومعدل مدة استرجاع الاستثمارات 9 أشهر، وتمتد فترة المصاحبة طيلة هذه الفترة بواسطة خبير لمساعدة المؤسسة على:²⁷

- التشخيص لتقييم الوضع البيئي للمؤسسة؛
- المساندة لوضع برنامج عمل؛
- دورات تكوينية موجهة للمسؤولين عن البيئة أو الصيانة والتصرف المالي؛
- تبادل الخبرات مع مجموعة مؤسسات أخرى؛
- متابعة المؤسسة ومساعدتها على تنفيذ خطة العمل.

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

2: التجربة الجزائرية

بادرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 1996 بإيجاد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الاقتصادية تزامنا مع بداية التفاوض بينها وبين الإتحاد الأوروبي حيث باشرت وزارة الصناعة في إطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة 2000، بمشاركة منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية في إطار البرنامج المتكامل لدعم ومرافقة إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات الصناعية في الجزائر.

1.2 هيكلة برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية

يتطلب برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية تدخل عدة هيئات، سنركز اهتمامنا على ثلاث هيئات أساسية تقع على عاتقها عملية الإشراف على تسيير وتنفيذ برنامج التأهيل:

1.1.2 المديرية العامة للهيكلة الصناعية: تقوم بعدة مهام موكلة إليها من بينها:

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل؛
 - وضع برنامج لإعلام المؤسسات والهيئات المعنية ببرنامج التأهيل؛
 - التنسيق بين الأدوات التشريعية والمالية لصندوق ترقية المنافسة الصناعية؛
 - وضع برنامج لترقية تكوين المسيرين والمختصين المعنيين لبرنامج التأهيل.
- 2.1.2 اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية: تأسست هذه اللجنة في سنة 2000، وتضم ممثلين عن الوزارات التالية: المالية، الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة الاستثمار، التجارة، العلاقات الخارجية، التعليم العالي والبحث العلمي، وممثلين عن البنوك وجمعيات أرباب العمل، وتتلخص مهام هذه اللجنة فيما يلي:

- تحديد الشروط المطلوبة وإعداد الإجراءات لقبول ملفات المؤسسات الراغبة في الاستفادة من برنامج التأهيل؛
 - وضع اتفاق نموذجي بين وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة الاستثمار والمؤسسة المستفيدة؛
 - اقتراح أي عملية أو نشاط تراه مناسباً يساعد في تحسين التنافسية الصناعية؛
 - تقييم ومراقبة برنامج عمل صندوق ترقية المنافسة الصناعية؛
 - دراسة الطلبات المقدمة من طرف المؤسسات المرشحة للحصول على مساعدات مالية في إطار العمليات الخاصة بتحسين قدراتها التنافسية؛
 - تحديد شروط انضمام المؤسسات في برنامج المساعدات المالية ومعدلاتها ومبالغها؛
 - إصدار القرار النهائي بشأن ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات.
- 3.1.2 صندوق ترقية التنافسية الصناعية:** شهد قانون المالية سنة 2000 إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية بهدف مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها مالياً في عملية تأهيلها، وتتمثل المساعدات المقدمة للمؤسسات في:
- الاستثمارات غير المادية (التشخيص والتقييم)؛
 - الاستثمارات المادية (التجهيزات والمعدات)؛
 - التشخيص الاستراتيجي العام لمخطط التأهيل، وتكوين المسيرين والتدريب على التكنولوجيا الحديثة.
- 2.2 مراحل تنفيذ برنامج التأهيل**
- لقد وضعت وزارة الصناعة المعنية ببرنامج التأهيل آليات لتنفيذ هذا البرنامج تتلخص في أربعة مراحل هي:

1.2.2 التشخيص الاستراتيجي الشامل ووضع خطة التأهيل: ويتمثل في تحليل شامل لوضعية المؤسسة بتحديد نقاط ضعفها وقوتها، وتسعى هذه المرحلة إلى:

- إجراء دراسة حول وضعية المؤسسة، وتوضيح عوامل قدرتها التنافسية ثم مقارنتها مع مستوى الأسواق العالمية؛
- تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجهها المؤسسة؛
- وضع خطة تأهيل من طرف المؤسسة أخذا بعين الاعتبار الخيارات الإستراتيجية التي تتبناها.

2.2.2 إرسال ملف التأهيل إلى المديرية العامة للهيكلة الصناعية: يتم إرسال ملف التأهيل (تشخيص + خطة تأهيل) السابق، إضافة إلى مخطط تمويل المشروع وموافقة البنك الذي تتعامل معه المؤسسة إلى الأمانة التقنية للمديرية، وهذا لدراسته ومعالجته قصد قبوله أو طلب توضيحات أخرى، أو رفضه في حالة عدم توفر الشروط المطلوبة، وتتمثل الشروط الواجب توافرها في المؤسسة التي ترغب في الاستفادة من برنامج التأهيل في النقاط الآتية:

- أن تكون المؤسسة جزائرية؛
- أن تكون ضمن القطاع الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري؛
- مر على مزاولة نشاطها 3 سنوات على الأقل؛
- تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة.

3.2.2 تقديم الملف إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية وإصدار القرار النهائي: في حالة قبول الملف من طرف الأمانة التقنية تقوم هذه الأخيرة

- بإرساله إلى اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية مرفوقا بتوصياتها واقتراحاتها، قصد دراسته وإصدار القرار النهائي والذي يكون:
- إما رفض الملف: وهذا بسبب عدم صحة المعلومات أو عدم استكمال الشروط المطلوبة؛
 - القبول المبدئي: عند وجود شبهات، أي أنه قابل للرفض بعد إعادة دراسته؛
 - القبول النهائي: ويكون بالإمضاء بين الوزارة والمؤسسة المستفيدة ويتم خلاله تحديد مهام وواجبات وحقوق كل منهما فيما يتعلق بعملية التأهيل وصرف المبالغ المعدة لتمويل البرنامج.

4.2.2 تنفيذ برنامج التأهيل ومتابعته من طرف المصالح التقنية: بعد قبول ملف التأهيل تشرع المؤسسة في تنفيذ برنامج التأهيل الذي اقترحته، حيث يتم تمويل جزء من العمليات التي تقوم بها عن طريق مصادر التمويل الخاصة بها، أما الجزء الآخر فيتم تمويله عن طريق المساعدات المالية التي يمنحها صندوق ترقية التنافسية الصناعية، تقدر مدة إنجاز برنامج التأهيل بسنتين تقوم خلالها المصالح المعنية بمراقبة تنفيذ البرنامج ويمكن اختيار هيئة خارجية تشرف على متابعة التنفيذ.

خلاصة

في ظل التحولات العميقة التي شهدتها الأسواق العالمية والتي اتسمت بتركيز الاهتمام على الجودة البيئية للسلع والخدمات، وذلك عن طريق وضع عدة مواصفات وضوابط بيئية للسماح بدخول السلع إلى أسواقها، أصبح المستهلك يقبل على المنتجات التي تحترم المواصفات البيئية العالمية، وهذا ما فرض على المؤسسات الاقتصادية الاستجابة لهذه التغيرات وذلك من خلال تبني منظومة التأهيل البيئي الرامية لتعزيز قدرتها التنافسية والطريق إلى تحقيق التنمية

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

المستدامة عن طريق اعتماد المواصفات العالمية مثل منظومة التصرف البيئي ISO 14001 لتحسين أدائها البيئي والمسؤولية الاجتماعية ISO 26000 بالقيام بالتزاماتها اتجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، حيث ساهمت المؤسسات التونسية المطبقة لبرنامج التأهيل البيئي في التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة وخلقها لفرص عمل وزيادة قدرتها التنافسية عن طريق التصدير للخارج.

1- نتائج البحث

- من خلال دراسة الموضوع تم التوصل إلى جملة من النتائج نذكر منها ما يلي:
- ❖ تكتسي عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بيئيا أهمية كبيرة كونها تعتبر بمثابة انتقال المؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتعزيز قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا؛
 - ❖ أصبح التأهيل البيئي في المؤسسات الاقتصادية يحتل مكانة هامة في برامجها لأنه يحقق العديد من الأهداف، فهو ينهض بالإنتاج الصناعي النظيف ويمكن المؤسسة من تحسين صورتها أمام عملائها،
 - ❖ يعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية حيث يركز على جملة من المبادئ والأبعاد والمؤشرات المتداخلة والمتكاملة مع بعض؛
 - ❖ إن تطبيق برنامج التأهيل البيئي في تونس كسب المؤسسات الاقتصادية سمعة وقدرة تنافسية محليا وخارجيا وخلق مناصب شغل ومؤسسات تهتم بالبيئة؛

❖ المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تواجه مجموعة من الصعوبات في سبيل تبني إدارة بيئية ناجحة، أهمها قلة الإمكانيات والخبرات المحلية في المجال البيئي وضعف الإعانات الموجهة لوضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية.

2- توصيات البحث

- ❖ دعوة المؤسسات الاقتصادية إلى الاهتمام بالاحتياجات البيئية في إطار الاستفادة من فرص الأعمال القائمة على البيئة وتحقيق الميزة التنافسية؛
- ❖ حث المؤسسات الاقتصادية على تبني منظومة التأهيل البيئي وضرورة تطبيق برنامج التأهيل البيئي على غرار برامج التأهيل الأخرى، لما له من انعكاسات على التنمية المستدامة؛
- ❖ تكييف إمكانيات المؤسسات تجاه التصنيع الأخضر لما له من أثر بالغ على سمعتها فضلا عن مسؤوليتها الاجتماعية وإبقائها بمتطلبات الأداء البيئي؛
- ❖ تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الانخراط في برامج التأهيل وخاصة في ما يتعلق بالجانب البيئي، واعتماد المواصفات العالمية للجودة والبيئة والمعايير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وهذا لمحاولة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛
- ❖ تشكيل هيئة أو وكالة وطنية للتقييس البيئي مهامها تتمثل في مساعدة ومرافقة المؤسسات الجزائرية المهتمة بتطبيق أنظمة الإدارة البيئية وزيادة الدعم المالي لهذه المؤسسات، إلى جانب وضع علامة بيئية وطنية تقدم سنويا للمؤسسات الجزائرية ذات الأداء البيئي المتميز؛

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

المراجع والإحالات

- ¹ أحمد بوشارب، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو متوسطي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 139.
- ² أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح: تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- ³ تشام فاروق، تشام كمال: دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات - دراسة مقارنة الجزائر وتونس والمغرب -، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2015.
- ⁴ جمعة هوام: حوكمة المؤسسات ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 22 و 23 نوفمبر، 2011.
- ⁵ حجاوي أحمد: إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.
- ⁶ حنيش فتحي: التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012 - 2013.
- ⁷ خضير كاظم محمود، سلطان نايف أبو تايه، متطلبات التأهيل لشهادة الإيزو، مكتبة اليقظة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- ⁸ رايق كمال، مؤيد مهيار، التنمية المستدامة (مفاهيم وأهداف)، على الموقع: www.reefdamaseng.com
- ⁹ زكرياء طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.

- ¹⁰ عائشة بن عط الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة العربي التبسي، الجزائر، يومي 6 و 7 نوفمبر، 2012.
- ¹¹ عبد الناصر موسى، أمال رحمانى: الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسات الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008.
- ¹² عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، نشر قسم الاقتصاد آلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.
- ¹³ عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، 2005.
- ¹⁴ عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- ¹⁵ فاتح مجاهدي، إشراف براهيمى: برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية الإدارة البيئية ودعم الأداء البيئي للمؤسسة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 22 و 23 نوفمبر، 2011.
- ¹⁶ فاتح مجاهدي، إشراف براهيمى: الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 9 و 10 نوفمبر، 2010.
- ¹⁷ محمد عبد الوهاب العزاوي: أنظمة إدارة الجودة والبيئة - ISO 9000, ISO 14000 - ، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
- ¹⁸ منية براهيم يوسف: العلامة البيئية في العلاقات بين التجارة والبيئة، اجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة، القاهرة، 2009.
- ¹⁹ مصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية، الحوار المتمدن، العدد 1569، على الموقع: www.ahewar.org

عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول:

الإنفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة

واقع الإنفاق البيئي في ظل التنمية المستدامة - عرض تجربتي تونس والجزائر د. هدى بوحنيك
وط. د زارع رباب.

²⁰ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض.

²¹ وزارة الصناعة، برنامج التأهيل،

<http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar/doc.asp?mcat=23&mrub=207>

أطلع عليه يوم 2018/01/06

²² وزارة البيئة والتنمية المستدامة، البرنامج الوطني للتأهيل البيئي، مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، تونس، 2016.

²³ الأمم المتحدة: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرشيدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك، 2005.

²⁴ التأهيل البيئي في تونس ركيزة لكسب رهان الجودة: مجلة البيئة والصحة، العدد 9، تونس، 2015.

²⁵ دون ذكر اسم صاحب المقال، بحث حول التنمية المستدامة، على الموقع: <http://etudiantdz.com>

²⁶ التأهيل في المجال البيئي،

http://www.environnement.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=97&Itemid=118

أطلع عليه يوم 28-12-2017.

²⁷ Ministère du Développement et de la Coopération Internationale, **Résultats de la septième enquête sur le Programme de Mise a Niveau**, Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives, Tunisie, Février 2010.

